الفرق في السلبيات المعهودة

ما دام الامر كذلك، وما دامت م.ت.ف. على بيّنة من هذا الموقف الاميركي، ثمة من توقف عند مغزى اتخاذ مقررات الجزائر. ورأى بعض المراقبين ان م.ت.ف. فعلت ذلك بقصد تمهيد السبيل أمام الادارة الاميركية الجديدة للاعتراف بها، ولبدء التفاوض معها، ولاشراكها في أية تسوية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني (**نيويورك تايمز**، ١٦/١١/١٩٨٨).

ومهما كان الامر، فان الادارة الاميركية الحالية رأت في مقررات الجزائر خطوة الى أمام وأخرى الى وراء؛ الاولى، للاعتراف الفلسطيني بوجود دولة اسرائيل، بقبول قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨، والتنديد بالعنف والارهاب؛ والثانية، للتمسك بحق تقرير المصير، واعلان الدولة الفلسطينية المستقلة.

ويستدل من تصريحات متضاربة، وعديدة، ادلى بها مسؤولون اميركيون، في ردود فعلهم الاولى على مقررات الجزائر، انهم لم يوصدوا الباب في وجهها، لكنهم، في الوقت عينه، لم يشرعونه، فساروا على الحبل المشدود بعناية فائقة. وضمن هذا الاطار يندرج تصريح الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، الذي سارع الى التأكيد ان «بعض التقدم» قد حصل، عندما صوت المجلس الوطني الفلسطيني على قراري مجلس الامن، غير ان هناك مشاكل اخرى بقيت عالقة دونما حل (**الغارديان ويكلي**، ٢٠/١١/١٩٨٨). أما الرئيس المنتخب، جورج بوش، فقد رحّب بموافقة المجلس الوطني على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨، لكنه، مثل سلفه، اضاف الى ترحيبه عبارة تحذير. ففي مؤتمر صحافي، في ولاية فلوريدا، قال عن الموافقة التي كانت مرتقبة، آنذاك، انها « ستكون خطوة هامة جداً، اذا هم [أي الفلسطينيون] فعلوا ذلك، واذا تمّ ذلك بالاجماع، واذا لم تقاومه فئات تثير الشقاق» (**المصدر نفسه**).

في هذه الاثناء، انتهز المتحدث باسم وزارة الخارجية الاميركية، تشارلز ريدمان، هذه الفرصة لاعادة شرح الموقف الاميركي ازاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي، وعملية السلام في الشرق الاوسط، فقال: «ان هدف الولايات المتحدة هو تحقيق سلام شامل من طريق المفاوضات المباشرة، وباشراك الفلسطينيين في كل مراحل التفاوض، بشرط ان تنبذ كل الاطراف المشاركة في المفاوضات استخدام العنف والارهاب، وان يقبل كل طرف التفاوض على اساس قراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨». واوضح ريدمان «ان من حق كل طرف ان يحضر الى مائدة المفاوضات اي موقف يختاره»؛ لكنه أشار، بشكل غير مباشر، الى عدم تمشي اعلان خطوة الدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة مع الموقف الاميركي، حين قال: «لا يمكن ان يتحدد وضع الضفة الغربية وقطاع غزة باجراء من جانب واحد، وانما يتمّ ذلك، فقط، من خلال عملية التفاوض؛ لذلك، فان اعلان قيام دولة مستقلة هو اجراء من جانب واحد». غير ان المتحدث أكد «ان الولايات المتحدة تعتبر القبول الواضح والصريح بقراري مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ خطوة ايجابية». وأشار الى ان الشروط الاميركية لبدء حوار مع م.ت.ف. لم تتغير، وهي: «الاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وقبول قراري مجلس الامن الدولي ٢٤٢ و ٣٣٨، وكذلك نبذ استخدام العنف والارهاب»؛ لكنه اختتم تصريحاته بالقول: «انه لا يمكن ان تعرف الولايات المتحدة ما اذا كان قرار المجلس الوطني الفلسطيني يفي بتلك الشروط، وما اذا كان خطوة الى امام صوب تحقيق السلام، قبل ان نقوم بدراسة اعلان الجزائر بدقة وعناية» (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٧/١١/١٩٨٨).

البيت الابيض، من جهته، اعتبر ان «تطوراً ايجابياً» طرأ في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني؛ الّا انه قال انه يريد دراسة المقررات التي اتخذت في الجزائر بانتباه. وقال الناطق الرسمي باسم البيت الابيض، مارلن فيتزووتر: «ان الوثائق النهائية ليست بين ايدينا، ونحن نريد دراستها باهتمام». وذكر، من جهة أخرى، ان واشنطن تعارض كل تدبير من طرف واحد، مثل اعلان الدولة الفلسطينية المستقلة، لكنه أضاف: «اننا نعتقد بأن تطوراً ايجابياً طرأ في أثناء هذا الاجتماع، وعلى الاخص اقتراع [الاعضاء] على القرارين ٢٤٢ و ٣٣٨». وأشار الناطق، من